



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة الشؤون الاجتماعية
وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية



اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية

الصادرة بقرار مجلس الوزراء
رقم ١٦١ وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٢٨ هـ





وزارة الشؤون الاجتماعية
وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الإدارة العامة

قرار رقم : (١٦١)

وتاريخ : ١٤٢٨/٥/١١ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥٤٢٩٧/ب وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٥ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣٨٥٦٤/ش وتاريخ ١٤٢٤/٩/٣ هـ ، المتضمن الإشارة إلى أن الوزارة تشرف على النواحي الاجتماعية ومنها مراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية ، وهذه المراكز تعمل بموجب لائحة تحدد مهماتها واختصاصاتها صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٣٨٦/١/١٢ هـ ، ونتيجة لما مرت به المملكة من تطور في جميع المجالات فإن الأمر يستدعي إعادة النظر في هذه اللائحة ، وطلب معاليه الموافقة على مشروع اللائحة المقترح - المرافق لخطاب معاليه - ليكون بديلاً لللائحة المعمول بها .

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة المشار إليه .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٣٨٦/١/١٢ هـ .

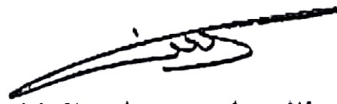
وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٦٦) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٦ هـ ، ورقم (٦٧) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠ هـ المعدين في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٢/٧٥) وتاريخ ١٤٢٧/١١/٥ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٠٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢١ هـ .

يقرر

الموافقة على اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية ، بالصيغة المرفقة لهذا .


نائب رئيس مجلس الوزراء





وزارة الشؤون الاجتماعية
وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية



نشرت اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية
في جريدة أم القرى في عددها ٤١٥٤ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٧ هـ
في الصفحة رقم (١٨)





اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية

المادة الأولى :

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.

الوزارة : وزارة الشؤون الاجتماعية.

الوزير : وزير الشؤون الاجتماعية.

المركز : مركز التنمية الاجتماعية، وهو مؤسسة اجتماعية تنشئها الوزارة، وتديرها، وتشرف عليها.
اللجنة : لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية، المكونة من عدد من المواطنين، بهدف تلمس احتياجات المجتمع المحلي التنموية، والعمل على تحقيقها بالمشاركة مع الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية.
المنطقة: المكان، أو الأماكن التي تقع في نطاق عمل المركز واللجنة:
المجتمع المحلي: مجموعات السكان التي تعيش في أماكن تقع في نطاق عمل المركز واللجان.
القطاعات الحكومية: الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى التي لها فروع في المناطق التي بها المراكز واللجان.

المادة الثانية :

تهدف المراكز إلى تنمية المجتمعات المحلية تنمية اجتماعية متكاملة و شاملة و فق الأساليب العلمية الحديثة، المستندة إلى احتياجات المواطن في تلك المجتمعات.

المادة الثالثة :

تقوم المراكز على أساس مشاركة الأهالي في تلمس احتياجاتهم، ومشاركتهم مادياً و معنوياً و بشرياً في تنفيذ مختلف البرامج التنموية الاجتماعية، والثقافية، والتدريبية، والترفيهية، والرياضية، والصحية، والزراعية، والبيئية، التي تساهم في سد احتياجات المجتمع المحلي و تنميته، وتحقيق أمنه وسلامته.

المادة الرابعة :

تعمل المراكز على حث الأهالي - في المناطق التي تقع في نطاق عملها - على تكوين اللجان و تشجيعهم على ذلك لبحث الاحتياجات العامة لمناطقهم و مجتمعاتهم المحلية، والعمل على تلبيتها من خلال برامج التنمية المتنوعة التي تقترحها اللجان، ويسهم فيها أفراد المجتمع مادياً و معنوياً و بشرياً، و يجوز أن تنشأ في المدينة الواحدة أكثر من لجنة.

المادة الخامسة :

تقدم البرامج التنموية من خلال المراكز واللجان التي تنشأ في نطاق عمل كل مركز.





المادة السادسة :

يصدر الوزير القواعد و القرارات اللازمة لكيفية تكوين اللجان، وتنظيم عملها و تحديد مدتها، وطريقة اختيار رئيسها وأعضائها، وبيان عددهم، وكيفية إنائها. ويكون لكل لجنة شخصية اعتبارية فور موافقة الوزارة على إنشائها.

المادة السابعة :

يجوز للوزارة تقديم إعانة تأسيس لكل لجنة بما يكفل لها البدء في أعمالها الإدارية والاجتماعية.

المادة الثامنة :

يراعى في البرامج التي تنفذها المراكز أو اللجان أن تكون متناسقة مع الوضع الحضاري والاجتماعي والاقتصادي لكل منطقة، وفق منهجية علمية تستند إلى المسوح الاجتماعية الميدانية للمجتمعات المحلية التي تحدد الاحتياج الفعلي لها. وتنفذ تلك البرامج بعد موافقة الوزارة.

المادة التاسعة :

تعمل المراكز ولجانها على الاستفادة من جميع القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية التي هي في منطقة عملها، لتنفيذ برامجها وفق منهج تنسيقي مدروس بما يحقق التكامل و عدم الازدواجية مع هذه القطاعات.

المادة العاشرة :

يكون لكل مركز جهاز إداري و فني متكامل يتولى برامجه، ويتناسب مع المهمات المنوطة به وتحدد القواعد والقرارات التي يصدرها الوزير أقسام كل مركز والمهام التفصيلية لكل قسم وواجبات العاملين فيه ومهامهم.

المادة الحادية عشرة :

تقسم مناطق خدمات المراكز واللجان على مستوى المملكة إلى فئات ثلاث. وفق توافر الخدمات والمرافق العامة فيها. على النحو التالي:-

فئة (أ) وتشمل المناطق التي تتوافر فيها معظم الخدمات.

فئة (ب) وتشمل المناطق المتوسطة الخدمات.

فئة (ج) وتشمل المناطق القليلة الخدمات.

وتحدد الوزارة فئة كل مركز ولجنة وفق معايير توضحها القواعد والقرارات التي يصدرها الوزير لتنفيذ هذه اللائحة على أن تحدث بشكل دوري وفق التغيرات التنموية في كل منطقة.

المادة الثانية عشرة :

تكون الإعانة (المساهمة الحكومية) التي تقدمها الوزارة للمشروعات (البرامج) التي تنفذها المراكز





واللجان وما تحتاج إليه اللجان والمشروعات من تجهيزات في هذه المناطق على النحو الآتي:

فئة (أ) ما لا يزيد على (٥٠ %) من إجمالي التكلفة.

فئة (ب) ما لا يزيد على (٧٠ %) من إجمالي التكلفة.

فئة (ج) ما لا يزيد على (٩٠ %) من إجمالي التكلفة.

وتنظم القواعد والقرارات التي يصدرها الوزير لهذه اللائحة طريقة صرف هذه الإعانات.

وللوزير صلاحية زيادة هذه النسبة لبعض اللجان في المشروعات ذوات النفع العام التي تصعب أو تقل

مشاركة الأهالي فيها.

المادة الثالثة عشرة :

يجوز للجان جمع التبرعات وقبول الهبات والوصايا والأوقاف وفقاً للأنظمة المرعية التي تنظم ذلك.

كما يجوز لها . بعد موافقة الوزير. استثمار أموالها التي تزيد على احتياجاتها في نشاطات يكون لها عائد

مالي يساعدها على تحقيق أهدافها، بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

المادة الرابعة عشرة :

تتولى الوزارة الإشراف على أعمال اللجان ومراقبة أعمالها، ولها في ذلك الاطلاع على دفاترها وسجلاتها

وثائقها. وعلى كل لجنة تقديم أي معلومة أو بيان أو مستند آخر تطلبه الوزارة.

المادة الخامسة عشرة :

يجوز للوزير . بعد استنفاد الوزارة وسائل الإصلاح الممكنة . حل اللجنة في إحدى الحالات الآتية:

١ - إذا ما أصبحت عاجزة عن القيام بعملها مالياً أو إدارياً.

٢ - إذا خرجت عن أهدافها.

٣ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة لهذه اللائحة، أو القواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

٤ - إذا تصرفت في أموالها في غير الوجه المحددة لها.

وللجنة حق التظلم أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إلغائها بقرار الوزير.

المادة السادسة عشرة :

للوزارة أن تسند إدارة إحدى دورها، أو مؤسساتها أو مراكزها، أو أي من أنشطتها الاجتماعية إلى إحدى

اللجان التي تثبت قدرتها الإدارية والمالية على ذلك، ويصرف للجنة في هذه الحالة إعانة تتناسب مع

حجم الأعمال المنوطة بها طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

المادة السابعة عشرة :

يصرف بدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره (٢٥ %) من الراتب الأساسي، على أن

يعمل المستفيد من هذا البديل ساعات إضافية لا تقل عن ثلاث ساعات يومياً، وأن يغطي مصاريف

الانتقال الإضافية من العمل وإليه.





المادة الثامنة عشرة :

تلغي هذه اللائحة اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥) و تاريخ ١١ / ١ / ١٣٨٦ هـ، وكل مايتعارض معها من أحكام أو قرارات سابقة.

المادة التاسعة عشرة :

يصدر الوزير القواعد والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة، على أن تصدر القواعد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تاريخ صدورها، ويعمل بها من تاريخ العمل باللائحة.

المادة العشرون :

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها بعد تسعين يوماً من تاريخ نشرها.





وزارة الشؤون الاجتماعية
وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية



١٢

Name: Mrazeh



القواعد التنفيذية للأحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية

الصادر بقرار معالي وزير الشؤون الاجتماعية
رقم ٩٦٤٩٩ وتاريخ ١٠/١٠/١٤٣١ هـ

نشرت القواعد التنفيذية للأحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية في
جريدة أم القرى في عددها (٤٣٢٩) بتاريخ ٢١/١١/١٤٣١ هـ في الصفحة (٨)





شعبة الشؤون الاجتماعية



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الإدارة العامة لتنمية المجتمع

قرار

إن وزير الشؤون الاجتماعية.
بناء على الصلاحيات المخولة له.
وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦١ وتاريخ ١٤٢٨/٥/١١هـ القاضي بالموافقة على
اللائحة التنظيمية لمراكز التسمية الاجتماعية.
وبناءً على ما عرضه علينا وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية من أنه من خلال
التطبيق العملي للقواعد التنفيذية لتلك اللائحة و الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٧١٣
وتاريخ ١٤٢٨/٩/٣هـ بدت الحاجة لإعادة النظر في تلك القواعد وتعديلها بما يتلائم مع
متطلبات الواقع ومستجدات المستقبل.
ولموافقتنا على ذلك.

نقرر ما يلي :-

- أولاً : الموافقة على القواعد التنفيذية لللائحة التنظيمية لمراكز التسمية الاجتماعية بالصيغة المرافقة لهذا القرار.
- ثانياً : إلغاء القواعد التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٧١٣ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٣هـ.
- ثالثاً : على وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية تنفيذ هذا القرار.
- رابعاً : يُعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٤٣١/١١/١هـ.

وزير الشؤون الاجتماعية
يوسف بن أحمد العثيمين





القواعد التنفيذية لللائحة التنظيمية

لمراكز التنمية الاجتماعية

التعريف

المادة الأولى :

يقصد بالكلمات الآتية أينما وردت في هذه القواعد المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.

الوزير : وزير الشؤون الاجتماعية.

الوزارة : وزارة الشؤون الاجتماعية.

الإدارة : الإدارة العامة لتنمية المجتمع.

المركز : مركز التنمية الاجتماعية.

الجهة المشرفة : أي فرع من فروع الوزارة يتم تحديده في قرار تكوين اللجنة، و تكليفه، بمتابعة أعمال اللجنة والإشراف عليها.

اللائحة: اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦١ و تاريخ ١٤٢٨/٥/١١ هـ

اللجنة : لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية.

المجلس : مجلس إدارة لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية المكون من عدد من الأهالي المنتخبين أو المعيّنين لإدارة أعمال اللجنة وتمثيلها.

المادة الثانية :

تعد مراكز التنمية الاجتماعية مؤسسات اجتماعية تنشئها الوزارة و تديرها و تشرف عليها لتنمية المجتمعات المحلية تنمية اجتماعية متكاملة و شاملة وفقاً لما ورد في المادتين (الثالثة، والرابعة) من اللائحة و تشرف هذه المراكز على لجان التنمية الاجتماعية الأهلية وبرامجها.

المادة الثالثة :

الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية هي الإدارة المسؤولة عن مراكز التنمية الاجتماعية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية.





مراكز التنمية الاجتماعية

المادة الرابعة :

يتكون المركز من قسمين (رجالي و نسائي) و تنحصر مهامه فيما يلي .:

- ١- متابعة تطبيق اللائحة و قواعدها التنفيذية.
- ٢- القيام بالدراسات و البحوث الاجتماعية.
- ٣- دراسة الحالات الفردية عن طريق الزيارات الميدانية.
- ٤- نشر الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- ٥- مشاركة مؤسسات المجتمع - الحكومية و الأهلية - في الفعاليات التوعوية المختلفة التي تخدم شرائح المجتمع.
- ٦- تخطيط البرامج و المشروعات الاجتماعية و تنفيذها، وخاصة برامج التثقيف و التوعية الاجتماعية، الإرشاد الأسري، الأسر المنتجة، البرامج الوقائية، البرامج الموجهة للمرأة و الفتاة و الطفل، برامج الشباب.
- ٧- التعاون مع الجهات الحكومية و الأهلية لتنفيذ برامج موجهة لفئات المجتمع.
- ٨- تشجيع تنفيذ برامج تنمية مشتركة بين المركز و اللجان العاملة معه.
- ٩- التنسيق مع اللجان و مساعدتها في تخطيط البرامج و المشروعات.
- ١٠- متابعة البرامج و المشروعات التي تنفذها اللجان.
- ١١- استقبال طلبات تكوين اللجان أو إعادة تكوينها، ودراستها، و الرفع بتوصياتها إلى الوزارة.
- ١٢- متابعة محاضرات اجتماعات اللجان و مراجعتها.
- ١٣- مراجعة إيرادات اللجان و مصروفاتها و تدقيقها.
- ١٤- مراجعة حركة الحسابات الشهرية للجان التي تخضع لإشرافه.
- ١٥- مراجعة تقارير المحاسبين القانونيين الخاصة بحسابات اللجان.

المادة الخامسة :

تقوم المراكز إضافة إلى إشرافها على اللجان بتنفيذ برامج تنمية شاملة لخدمة المجتمع استناداً للمادتين (الخامسة، الثامنة) من اللائحة.

المادة السادسة :

- ١- يرفع المركز استمارات تخطيط مشروعاته للإدارة للموافقة عليها ضمن خطة يعدها المركز.
- ٢- يصدر الوزير أو من يفوضه قرارات إعانات البرامج التي تنفذها المراكز في كل عام مالي، مع الأخذ في الاعتبار ما ورد بالمادتين (الحادية عشرة، والثانية عشرة) من اللائحة، و المادة (الثامنة عشرة) من القواعد.





٣- تتولى الإدارة تدقيق أوجه صرف إعانة برامج المراكز وفقاً لما ورد بالفقرتين (١، ٢) من هذه المادة.

لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية

المادة السابعة:

تسمى اللجنة الأهلية التي يعمل أعضاء مجلس إدارتها. تطوعاً. وفقاً لللائحة وقواعدها التنفيذية (لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية).

اهداف لجان التنمية الاجتماعية

المادة الثامنة:

- ١- اكتشاف احتياجات المواطنين وحثهم على المشاركة في تلبيتها.
- ٢- اقتراح المشروعات والبرامج اللازمة لتنمية المجتمع المحلي والمشاركة (المالية) أو (العينية) أو (البشرية) في تنفيذها وتقويمها ومتابعتها.
- ٣- المساهمة في تنمية الموارد البشرية للمجتمع المحلي، واكتشاف القيادات الاجتماعية واستثمارها لتحقيق التنمية المستدامة.

تكوين اللجنة

المادة التاسعة:

شروط تكوين اللجنة:

- ١- أن لا يقل عدد سكان الموقع المقترح للجنة عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف نسمة حسب آخر إحصائية رسمية.
- ٢- أن يتوفر في الموقع عدد من الإدارات الحكومية ومدارس التعليم العام للبنين والبنات.
- ٣- وجود فرع لأحد البنوك المحلية لا يبعد أكثر من (٥٠) كم.
- ٤- أن لا يقل عدد المتقدمين لتكوين اللجنة عن عشرين شخصاً من المواطنين الذين لا تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عاماً.



أ- خطوات تكوين اللجنة

المادة العاشرة:

- ١- يقدم طلب تكوين اللجنة إلى المركز المختص.
- ٢- في حال عدم وجود مركز بالمنطقة يقدم الطلب إلى الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بالمنطقة.



- ٣- في حال عدم وجود مركز تنمية أو إدارة للشؤون الاجتماعية في المنطقة يبعث الطلب للوزارة.
- ٤- يتولى المركز أو الجهة التي تلقت الطلب دراسته وفق استمارة الاستقصاء المعدة لذلك.
- ٥- على المركز أو الجهة التي تلقت الطلب التنسيق مع المحافظ أو رئيس المركز المعني حول مايلي:
 - أ- مدى أهمية تكوين اللجنة؟
 - ب- مدى مناسبة موقع اللجنة؟
- ٦- ترفع الدراسة وبقية الأوراق مستكملة للإدارة لمراجعتها.
- ٧- تبلغ الإدارة الجهة القائمة بالدراسة بالموافقة المبدئية وتطلب استكمال إجراءات تكوين اللجنة واختيار مجلس إدارتها.
 - ب - تتم موافقة الوزارة على تكوين اللجنة ومجلس إدارتها، ويعاد . بعد مضي سنة على قرار تكوينها، تقويم نشاطها.ويجوز للوزارة حل مجلس الإدارة إذالم يستطع تأدية دوره، ويعاد تكوينه وذلك لمدة سنة أخرى، وإذا لم يتمكن المجلس الجديد من تأدية الدور المطلوب فيتم حل اللجنة.
- ج - يحق للوزارة المبادرة إلى تكوين اللجان في الأماكن التي ترى حاجتها لذلك.

مجلس إدارة اللجنة

المادة الحادية عشرة:

أولاً : شروط عضوية مجلس إدارة اللجنة .:

- ١- أن يكون سعودي الجنسية.
- ٢- ألا يقل عمر المرشح عن خمسة وعشرين عاماً عند تقديم طلب الترشيح.
- ٣- أن يتصف العضو بالسمعة الحسنة.
- ٤- أن يكون مقيماً بالمنطقة، ومحباً للعمل الاجتماعي والتطوعي.
- ٥- ألا يكون قد صدر بحقه حكم شرعي يخل بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٦- ألا يكون العضو المرشح عضواً إدارياً في أكثر من جهتين أهليتين.
- ٧- لا يجوز الترشح لمجلس إدارات لجان التنمية الاجتماعية الأهلية لأكثر من دورتين انتخابيتين متتاليتين إلا بموافقة الوزارة.(١)

ثانياً : خطوات تكوين مجلس إدارة اللجنة:

- ١- يعلن المركز أو الجهة المشرفة للأهالي في حدود منطقة خدمات اللجنة عن فتح باب الترشيح لعضوية المجلس خلال شهر من تاريخ الإعلان.
- ٢- ترفع قائمة المرشحين للوزارة لا ستكمال بقية الإجراءات اللازمة وفق استمارة تصمم لهذا الغرض.
- ٣- تعاد للمركز أو الجهة المشرفة القائمة المعتمدة من الوزارة بأسماء المرشحين لإجراء عملية الاقتراع

(١) صدرت بالقرار الوزاري رقم ١٧٦٤٥ بتاريخ ١٤٣٥/٢/٢١ د





- فيما بينهم والإشراف عليها وتحدد أسماء أعضاء المجلس حسب العدد الذي تحدده الوزارة بحيث لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً مع مراعاة ماورد بالفقرة (٨) من هذه المادة ويعد البقية من المرشحين أعضاء احتياطيين.
- ٤- يبلغ المرشحون بموعد عملية الاقتراع.
- ٥- تجرى عملية الاقتراع بين المرشحين في موعدها المحدد، وبحضور ممثل أو أكثر للوزارة وترتب أسماء المرشحين حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها في بيان معتمد من قبل المركز أو الجهة المشرفة التي قامت بالدراسة وأشرفت على عملية الاقتراع.
- ٦- في حالة حضور أقل من نصف عدد المرشحين لعملية الاقتراع يؤجل الاقتراع ويعد محضراً بذلك. يُعاد بعد عشرة أيام من تاريخه بحضور ما لا يقل عن ثلث العدد، وإذا لم يحضر الثلث تُعد لجنة الاقتراع محضراً بذلك يرفع للوزارة لا تخاذ ما تراه مناسباً.
- ٧- يعقد المجلس الجديد اجتماعه الأول بحضور ممثل الوزارة لتوزيع مناصب (الرئيس) (نائب الرئيس) (أمين الصندوق) فيما بينهم بشرط ألا يقل مؤهل الرئيس ونائبه وأمين الصندوق عن الكفاءة المتوسطة آخذاً في الاعتبار ما ورد بالفقرة (٨) من البند (ثانياً) من هذه المادة.
- ٨- يجوز للوزارة تعيين العدد الذي تراه من بين أعضاء المجلس مباشرة بما فيهم الرئيس ونائبه وأمين الصندوق.
- ٩- يصدر الوزير أو من يفوضه قرار تكوين مجلس إدارة اللجنة متضمناً ما يلي:
- تحديد جهة الإشراف.
 - رقم تسجيل اللجنة.
 - الفئة المحددة للجنة.

إعادة تكوين المجلس

المادة الثانية عشرة:

- يعاد تكوين المجلس كل أربع سنوات وفق ما يلي:
- ١- تعلن الجهة المشرفة بشكل مكثف في منطقة خدمات اللجنة للراغبين في الترشيح لعضوية مجلس إدارة اللجنة قبل انتهاء دورة المجلس بأربعة أشهر مع مراعاة ما ورد بالفقرة (٨) من المادة (الحادية عشرة) من هذه القواعد.
- ٢- تتلقى الجهة المشرفة طلبات الترشيح خلال شهر من تاريخ الإعلان.
- ٣- ترفع قائمة بأسماء المرشحين إلى الوزارة قبل نهاية دورة المجلس بستين (٦٠) يوماً على الأقل.
- ٤- تستكمل الخطوات من ٣-٩ الواردة في البند (ثانياً) من المادة (الحادية عشرة) من هذه القواعد.





إعادة توزيع المناصب بالمجلس

المادة الثالثة عشرة:

- ١- للوزارة أن تطلب من أعضاء المجلس دراسة إعادة توزيع المناصب فيما بينهم متى رأت حاجة لذلك.
- ٢- على الجهة المشرفة رفع بيان تفصيلي بالتوزيع الجديد لمناصب أعضاء المجلس مع صورة المحضر للإدارة للموافقة على ذلك.
- ٣- عند إعادة توزيع المناصب بين أعضاء المجلس لأي سبب يصدر وكيل الوزارة المختص قرار توزيع المناصب فيما بينهم.

اجتماعات المجلس

المادة الرابعة عشرة:

- ١- يجتمع المجلس مرة كل شهر على الأقل.
- ٢- يحضر اجتماع المجلس ممثل من الجهة المشرفة لتقديم المساعدة الفنية، دون التصويت على قرارات المجلس.
- ٣- تكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوي يعد صوت الرئيس مرجحاً.
- ٤- عند غياب رئيس المجلس ونائبه عن حضور الاجتماع يعقد الاجتماع برئاسة أمين الصندوق و في حال غيابه أيضاً يترأس الاجتماع أحد الأعضاء الحاضرين يتم الاتفاق عليه فيما بينهم.
- ٥- يرفع محضر الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات للجهة المشرفة خلال خمسة أيام من تاريخ عقده، وتصبح قرارات المجلس نافذة ما لم تبلغ اللجنة رسمياً من جهة الإشراف بتعليق أي قرار وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وروده رسمياً لجهة الإشراف.
- في حال تعليق أي قرار من قرارات المجلس ترفع جهة الإشراف تقريراً بذلك للوزارة، وتصبح قرارات المجلس نافذة ما لم يرد بشأنها ملاحظة من الوزارة خلال ستين يوماً من تاريخ وروده عليها ويترتب على تعليق القرار وقف نفاذه.

المادة الخامسة عشرة:

- إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس لأي سبب من الأسباب التالية:
- ١- الوفاة.
 - ٢- تقديم الاستقالة مكتوبة وفقاً لما ورد بالفقرة (١٠) من المادة (العشرون) من هذه القواعد.
 - ٣- غياب العضو بدون عذر عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أوستة اجتماعات متفرقة في السنة المالية الواحدة.





٤- أي سبب آخر بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.
تقوم اللجنة بترشيح البديل من قائمة الأعضاء الاحتياطيين وفقاً لعدد الأصوات التي حصل عليها والرفع به لجهة الإشراف لا ستكمال ما يلزم حيال ذلك.
كما يحق للوزارة تعيين بديل وفقاً لما ورد بالفقرة (٨) من البند (ثانياً) من المادة (الحادية عشرة) من هذه القواعد.

المادة السادسة عشرة:

موارد اللجنة:

- ١- تتمثل موارد اللجنة في الإعانات الحكومية والهيئات والتبرعات والوصايا والأوقاف والرسوم المقررة على البرامج والأنشطة، وأي موارد أخرى يقرها المجلس وتوافق عليها الوزارة.
- ٢- تصدر الوزارة قرارات إعانات اللجان في كل عام مالي مع الأخذ في الاعتبار ما ورد بالمادتين (الحادية عشرة، والثانية عشرة) من اللائحة والمادة (الثامنة عشرة) من هذه القواعد، ويودع مبلغ الإعانة في الحساب البنكي الخاص باللجنة.
- ٣- تتولى الجهة المشرفة تدقيق أوجه صرف الإعانات ومراجعتها والاحتفاظ بجميع أوراقها ورفع تقرير سنوي للوزارة يوضح منجزات اللجنة خلال السنة المالية.
- ٤- تتلقى اللجنة التبرعات والهيئات النقدية في مقرها وفق سندات استلام تخصص لهذا الغرض، أو من خلال الإيداع المباشر في الحساب البنكي الخاص باللجنة.
- ٥- لا يجوز للجنة تنظيم حملات لجمع التبرعات إلا بعد موافقة خطية على ذلك من الوزارة.
- ٦- تودع أموال اللجنة في حسابها البنكي، ولا يتم الصرف منه إلا بموجب شيكات موقعة من رئيس المجلس أو نائبه وأمين الصندوق.
- ٧- يحق للوزارة توجيه المجلس خطياً بإيقاف الصرف من حساب اللجنة متى رأت ضرورة لذلك، ويستأنف الصرف من الحساب بموافقة خطية من قبلها.
- ٨- يجوز للجنة بناء على محضر اجتماع مجلس إدارتها استثمار مالا يزيد عن ٥٠% من أموالها بعد موافقة خطية على ذلك من الوزارة.
- ٩- تلتزم اللجنة بالاستعانة بمحاسب قانوني لمراجعة حساباتها.
- ١٠- تودع المبالغ النقدية الخاصة بالرسوم من قبل المستفيدين في الحساب البنكي الخاص باللجنة.
- ١١- في حال تعذر إيداع الرسوم في الحساب البنكي الخاص باللجنة، فيتم تحصيل هذه الرسوم بموجب إيصالات استلام نقدية، ومسلسلة ومرقمة بالتنسيق مع الجهة المشرفة، وتودع مبالغها في الحساب البنكي الخاص باللجنة.
- ١٢- تسجل جميع الأعيان في سجل العهد لدى اللجنة وتزود الجهة المشرفة سنوياً ببيان تفصيلي بها





مصديق من قبل اللجنة.

١٣- تزود اللجنة الجهة المشرفة بكشف حساب يوضح على وجه التفصيل إيرادات حسابها البنكي ومصروفاته شهرياً.

المادة السابعة عشرة:

أولاً: حل مجلس إدارة اللجنة:

إذا ارتكب المجلس أي من المخالفات المذكورة في المادة (الخامسة عشرة) من اللائحة، يجوز للوزارة بعد استيفاء وسائل الإصلاح الممكنة حل المجلس واستبداله بإحدى الطريقتين:

- استبداله بأعضاء من قائمة الاحتياط لإكمال المدة النظامية المتبقية لدورة المجلس مع مراعاة ما ورد بالفقرة (٨) من البند (ثانياً) من المادة (الحادية عشرة) من هذه القواعد.
- التنسيق مع أمانة المنطقة أو محافظ المحافظة لتكوين مجلس إدارة مؤقت للجنة لإكمال المدة النظامية المتبقية لها واتخاذ إجراءات ترشيح أعضاء المجلس الجديد وفق ما ورد بالمادة (الثانية عشرة) من هذه القواعد.

ثانياً: حل اللجنة:

يجوز للوزير حل اللجنة إذا ارتكبت أي من المخالفات المذكورة في المادة (الخامسة عشرة) من اللائحة. ثالثاً: عند حل اللجنة يصدر الوزير قراراً بكيفية التصرف في أموالها وممتلكاتها.

تقسيم مناطق الخدمات

المادة الثامنة عشرة:

- يصدر الوزير - كل أربع سنوات - قراراً يتضمن تقسيم مناطق خدمات المراكز واللجان إلى ثلاث فئات وفق ضوابط تحدد ذلك.
- تصرف الإعانات على أساس توزيع هذه الفئات وفقاً لما ورد بالمادتين (الحادية عشرة، والثانية عشرة) من اللائحة.
- يجوز أن تتحمل الوزارة زيادة النسب المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة لبعض البرامج والمشروعات ذات النفع العام التي يصعب مشاركة الأهالي فيها.

بدل حقل

المادة التاسعة عشرة:

يصرف بدل الحقل المشار إليه في (المادة السابعة عشرة) من اللائحة لجميع العاملين والعاملات بالمراكز بحيث لا تقل عدد ساعات العمل الإضافية عن (١٥) ساعة في الأسبوع حسب ما تقتضيه مصلحة العمل وفق ضوابط تعد لذلك.





أحكام عامة

المادة العشرون :

- ١- يجوز للوزارة إضافة أي صفة إلى اسم اللجنة لتمييزها.
- ٢- يحق للجنة - بعد موافقة الوزارة - الإفادة من خدماتها لمناطق أخرى داخل المنطقة الإدارية الواقعة بها اللجنة.
- ٣- يكون للجنة مقر مناسب تجتمع فيه، وتزاول من خلاله نشاطاتها، وتحفظ به سجلاتها.
- ٤- تلتزم اللجنة بإبراز رقم تسجيلها ووضع الشعار الموحد للجان على مطبوعاتها ولوحاتها وأختامها وسياراتها ومقار أنشطتها.
- ٥- يرفع المجلس للجهة المشرفة خطة سنوية للبرامج والمشروعات المقترحة تنفيذها قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل على أن تتولى الإدارة دراستها وإبداء الملاحظات عليها وإعادتها للجهة المشرفة لإبلاغ اللجنة بذلك.
- ٦- يحق للمجلس في سبيل تحقيق أهداف اللجنة تكوين لجان فنية تخصصية وذلك بعد موافقة الجهة المشرفة.
- ٧- يجوز للجهة المشرفة التوصية بإعادة تكوين المجلس سواء بأعضائه أنفسهم أو استمرار بعض منهم، مع مراعاة أن ترفع التوصية بذلك للوزارة قبل انتهاء دورة المجلس بستة أشهر على الأقل.
- ٨- تحتسب عند تخطيط مشروعات اللجنة بكل دقة مساهمة الوزارة العينية المتمثلة بالموظفين والمقرات والأثاث والأجهزة والسيارات وغيرها.
- ٩- يراعى في اختيار مجلس إدارة اللجنة التي تشمل خدماتها أكثر من قرية أو حي تحديد مقاعد لأعضاء يمثلون هذه القرى والأحياء في عضوية المجلس.
- ١٠- تقدم استقالة عضو المجلس مكتوبة للجنة على أن تعرض باجتماع المجلس وتقر بمحضر رسمي يرفع للجهة المشرفة.
- ١١- عند انتهاء دورة المجلس يلتزم بالاستمرار بالعمل وتأدية التزاماته لحين مباشرة المجلس الجديد أعماله على أن يتم تحرير محضر استلام وتسلم للعهد العينية والمالية بين المجلسين.

المادة الحادية والعشرون :

للووزير حق الاستثناء من هذه القواعد.



٢٣



- ١ - مركز التنمية الاجتماعية بالرياض
- ٢ - مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة
- ٣ - مركز التنمية الاجتماعية بالمدينة المنورة
- ٤ - مركز التنمية الاجتماعية بجدة
- ٥ - مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية
- ٦ - مركز التنمية الاجتماعية بالدمام
- ٧ - مركز التنمية الاجتماعية بالقطيف
- ٨ - مركز التنمية الاجتماعية بدومة الجندل
- ٩ - مركز التنمية الاجتماعية ببر حرج
- ١٠ - مركز التنمية الاجتماعية بروضة سدير
- ١١ - مركز التنمية الاجتماعية ببيشه
- ١٢ - مركز التنمية الاجتماعية بالاحساء
- ١٣ - مركز التنمية الاجتماعية بالقنفذ
- ١٤ - مركز التنمية الاجتماعية بالاflاج
- ١٥ - مركز التنمية الاجتماعية بشقراء
- ١٦ - مركز التنمية الاجتماعية بنجران
- ١٧ - مركز التنمية الاجتماعية بعرعر
- ١٨ - مركز التنمية الاجتماعية بتبوك
- ١٩ - مركز التنمية الاجتماعية بجازان
- ٢٠ - مركز التنمية الاجتماعية بالوجه
- ٢١ - مركز التنمية الاجتماعية ببريدة
- ٢٢ - مركز التنمية الاجتماعية بالعلا
- ٢٣ - مركز التنمية الاجتماعية بحائل
- ٢٤ - مركز التنمية الاجتماعية بالحريضة
- ٢٥ - مركز التنمية الاجتماعية ببدر
- ٢٦ - مركز التنمية الاجتماعية بترية
- ٢٧ - مركز التنمية الاجتماعية بعنيزة
- ٢٨ - مركز التنمية الاجتماعية بوادي فاطمة
- ٢٩ - مركز التنمية الاجتماعية بالعيص
- ٣٠ - مركز التنمية الاجتماعية بشرورة
- ٣١ - مركز التنمية الاجتماعية بحفر الباطن
- ٣٢ - مركز التنمية الاجتماعية بالقويعية
- ٣٣ - مركز التنمية الاجتماعية بالطائف
- ٣٤ - مركز التنمية الاجتماعية بعفيف
- ٣٥ - مركز التنمية الاجتماعية بتندحة
- ٣٦ - مركز التنمية الاجتماعية بالقريات
- ٣٧ - مركز التنمية الاجتماعية بالدلم
- ٣٨ - مركز التنمية الاجتماعية بوادي الدواسر

